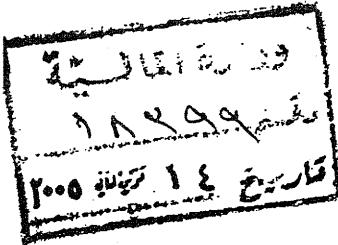


٣٤١ رقم عميم

حول عدم اسناد مهام تنفيذية الى المستشارين

عدد ٤٠١١



حددت المادة السابعة من المرسوم الاشتراعي رقم ١١١ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ (تنظيم الادارات العامة) صلاحيات المدير العام ولا سيما الفقرة ٤ منها التي نصت على ما يلي:

" ٤ - يسهر على تنفيذ المقررات المتخذة في الاوقات والصيغ التي وضعت لها."

وبما ان العديد من السادة الوزراء يقومون باسناد بعض المهام التنفيذية الى مستشارיהם ، التي هي من مهام المدير العام في الوزارة المعنية كما نص عليها المرسوم الاشتراعي رقم ١١١ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ (تنظيم الادارات العامة).

وحيث ان القيام باسناد بعض المهام التنفيذية الى المستشارين يعتبر مخالفًا للقانون ، كما انه يؤدي الى ازدواجية في العمل الواحد من ناحية ، والى عدم تحديد المسؤوليات عند حصول اخطاء او مخالفات ادارية من ناحية اخرى .

ولما كانت اعمال السادة الوزراء تخرج عن نطاق صلاحيات التفتيش المركزي ، وبالتالي اعمال مستشارיהם .

وبناء على توصية هيئة التفتيش المركزي بمحب قرارها رقم ٢٠٠٥/٣٩٦ تاريخ ٢٠٠٥/١٠/١١

يطلب الى جميع السادة الوزراء وجميع العينين عدم اسناد اية مهام تنفيذية الى المستشارين ، وذلك تطبيقاً للقوانين والأنظمة وحرصاً على تحديد المسؤوليات عند حصول اخطاء او مخالفات ادارية

بروتوكول ١٣ تبريلات ٢٠٠٥

رئيس مجلس الوزراء

خواص
فؤاد السنورة